

جاءت الضربة القاضية لقاعدة الذهب الدولية عام 1931 حينما أخذ المودعون يسحبون أرصدتهم من البنوك ثم تبعتها في ذلك دول أخرى، وفي مقدمتهم إنجلترا التي قامت بتعويم عملتها، فتبعتها دول تربطها علاقات تجارية ومالية وأيضا عملتها مرتبطة بالسترليني، فظهر في عام 1932 ما سمي " منطقة وبعد وقت قليل من تعويم إنجلترا للجنيه السترليني تخلت الدول السكندنافية عن قاعدة الذهب ولم يعد هناك من الدول التي تربط عملتها بالذهب سوى الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا احتياطاتها الذهبية برفع الرسوم الجمركية وتضييق الحصص لضغط الواردات. وعندئذ توقفت قاعدة الذهب عن العمل كنظام نقدي دولي فعال، وكان العديد من العملات غير قابل فشاعت عملية تخفيض قيمة العملة بين الدول التي حافظت على أسعار وأصبحت الليرة التي يتم من خلالها موازنة ميزان المدفوعات غير مقبولة لدى الدول، تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن الذهب عام 1933. فرغم كل ما تميز به معيار الذهب من استقرار للسعار على المستويين الداخلي والخارجي ومحافظته على القيمة الحقيقية للنقود، إضافة إلى ارتباط الذهب بالنقود الورقية كغطاء إصدار يمنحها الثقة ومساهمته في تطور ونمو التجارة الدولية فقد تم التخلي عنه تزامنا مع الحرب العالمية الأولى وأزمة وبعد انتهاء الكساد واقترب الحرب العالمية الثانية شعر معظم المراقبين أن العودة للوضع المضطرب التي وكان شعورهم أنه من الضروري تصميم نظام نقد دولي يضمن قابلية التحويل للعملات والاستقرار النقدي،